الممارسات المنافية للأمانة العلمية في البحث العلمي الأكاديمي وسبل مواجهتها (السرقة العلمية نموذجا)

د. بن قويدر الطاهر
أستاذ مؤقت

د. جعيرن بشير
أستاذ مؤقت

كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة عمار ثليجي الأغواط

الملخص :

يعد البحث العلمي في مختلف العلوم الإنسانية الركيزة الأساسية التي تقوم عليها الدراسات الجامعية، وله أهمية كبيرة في اكتساب المعارف ومحاولة تمحيصها وتطويرها، ولأجل أن يحقق البحث العلمي الأكاديمي غايته أصبح من الضروري أن يتوفر على معايير أساسية حتى يعتبر كذلك، والتي يتم تجسيدها من خلال إتباع منهجية معينة في إنجازه يجب على الجميع احترامها بكل أمانة وصدق.

فإذا كان البحث نتاج جهد الباحث كان لابد أن يكون وفق معايير يجب احترامها وعلى رأسها الأمانة العلمية في البحث الاكاديمي وبمخالفتها يكون الباحث قد انتهكها، ومن بين أخطر الانتهاكات التي قد تقع على البحث العلمي الانتحال أو السرقة الفكرية والتي قد يقع فيها الكثير من الطلبة والباحثين سواء كانت عن قصد أو عن غير قصد نتيجة الفهم الغير صحيح لفكرة البحث العلمي ومنهجيته، وعليه ونظرا لظهور هذه الظاهرة وتفشيها في الجامعات الجزائرية أصبح من الضروري وضعها بجانب من الجد حتى يتم مواجهتها والحد منها حماية للباحث والبحث العلمي تحقيقا لغايته، لهذا ومن خلال ورقتنا البحثية هاته سنحاول توضيح مجموعة من المفاهيم والأساليب بغية تحديد الممارسات التي تعد منافية لمبادئ البحث العلمي الاكاديمي السليم والصحيح وكذا تحديد ضوابط الأمانة العلمية التي تعتبر من أهم متطلباته وفي الأخير نحاول عرض سبل معالجة ظاهرة السرقة الأدبية باعتبارها أهم الممارسات المنافية للبحث العلمي الأكاديمي وذلك من خلال مبحثين.

Résume :
La recherche scientifique dans diverses sciences humaines est la pierre angulaire sur laquelle se base les études universitaires, elle revêt une grande importance dans l'acquisition de connaissances et dans l'examen et le développement de ces connaissances, et afin que la recherche universitaire scientifique atteigne son objectif, il est nécessaire qu'elle dispose de critères essentiels pour qu'elle soit ainsi, ce qui est concrétisé par l'adoption d'une certaine méthodologie dans sa réalisation qui doit être respectée par tous avec honnêteté et sincérité.
Si la recherche est le produit de l'effort du chercheur, il faut qu'elle soit conforme aux critères qui doivent être respectées, en particulier l'intégrité scientifique dans la recherche académique et en l'enfreignant le chercheur l'aura violé, et parmi les violations les plus graves qui peuvent se produire sur la recherche scientifique est le plagiat ou le vol intellectuel, que de nombreux étudiants et chercheurs commettent intentionnellement ou accidentellement en raison de la compréhension incorrecte de l'idée de la recherche scientifique et de sa méthodologie. Ainsi, à cause de l'émergence de ce phénomène et sa prévalence dans les universités algériennes, il est devenu nécessaire de la prendre au sérieux en vue de la combattre et la réduire afin de protéger le chercheur et la recherche scientifique pour atteindre son objectif. A cet effet, et à travers notre document de recherche, nous allons essayer de clarifier un ensemble de concepts et de méthodes afin d'identifier les pratiques qui sont contraires aux principes de la recherche scientifique et académique appropriée et correcte, de déterminer les mesures de contrôle de l'intégrité scientifique qui est l'une des exigences les plus importantes, et pour finir nous essayons de proposer les moyens pour faire face au phénomène de vol littéraire ainsi que les plus importantes pratiques contraires à la recherche scientifique et académique à travers deux chapitres .

مقدمة:

تفشت في السنوات الأخيرة ظواهر الفساد العلمي والتعليمي ليس في الجامعات الجزائرية فحسب بل في كل أقطار العالم، وسنركز في ورقتنا البحثية هنا بالخصوص على الجامعات الجزائرية التي شهدت فسادا أخلاقيا كبيرا بخصوص موضوع البحث العلمي أين انتشرت بشكل متنامي ظاهرة الانتحال والسرقة الفكرية للبحث العلمي وهي أخطاء وقع فيها العديد من الطلبة والباحثين والأدهى والأمر نجدها مست حتى رسائل الدكتوراه والماجستير، وبهذا فالجامعات الجزائرية بصفة عامة ووزارة التعليم العالي دقت ناقوس خطر هذه الممارسات اللا أخلاقية واللا قانونية مما جعل المتضررين من ذلك والهيئات المعنية تتحرك لوقف هذا الجرم الخطير والحد من تزايده، لهذا ونظرا لأهمية هذا الموضوع سنحاول الغوص فيه بنوع من التفصيل والتحليل بطرح الإشكالية التالية: **"ما هي صور الممارسات المنافية للأمانة العلمية في البحث العلمي الأكاديمي وما هي الضوابط الواجب اتباعها في ذلك؟، وكيف يمكن مواجهة السرقة العلمية والحد منها كأحد صورها؟"**. وللإجابة على هذه الإشكالية نقترح الخطة التالية:

المبحث الأول: الممارسات المنافية للأمانة العلمية في البحث العلمي الأكاديمي.

المبحث الثاني: سبل مواجهة ظاهرة السرقة الأدبية.

المبحث الأول: الممارسات المنافية للأمانة العلمية في البحث العلمي الأكاديمي.

سنحاول في هذا المبحث الحديث عن الممارسات الخاطئة التي يقدم عليها الطلبة والباحثين عند إعداد البحوث العلمية الخاصة بهم، والمقصود هنا ليست الأخطاء العفوية غير المقصودة بل الممارسات التي تتنافى مع الأمانة العلمية والقيم الأخلاقية المطلوبة في البحث لعلمي وهي ممارسات لا أخلاقية تمس بحقوق المؤلف أو الباحث المقتبس من بحثه، وقبل الخوض في هذه الممارسات ارتأينا أولا أن نتطرق إلى مفهوم البحث العلمي المقصود هنا وضوابط الأمانة العلمية.

المطلب الأول: مفهوم البحث العلمي وضوابط الأمانة العلمية.

سنحاول في هذا المطلب توضيح المقصود بالبحث العلمي محل البحث، وكذا الضوابط الواجب التقي بها في إعداد البحث العلمي والتي تعتبر ضمانة لحماية حقوق المؤلف.

الفرع الأول: مفهوم البحث العلمي.

سنحاول في هذا الفرع التطرق إلى مفهوم البحث العلمي في اللغة والاصطلاح.

أولا: مفهوم البحث العلمي لغة.

يتحدد مدلول البحث العلمي لغة بتقسيمه إلى كلمتين: الأولى وهب البحث والثانية هي العلمي، أما البحث فيجد مصدره من فعل ماضي هو بحث ويعني طلب أو فتش أو تقصى أو تتبع أو تحرى، وكذا سأل وحاول واكتشف، بهذا يتحدد معنى البحث لغة في الطلب والتفتيش والتقصي لحقيقة ما أو أمر من الأمور.

أما كلمة العلمي لغة فتجد مصدرها من العلم والذي يعني المعرفة والدراية والادراك للحقائق، ومنه فالعلم هو الإحاطة بالعلوم والالمام بالحقائق وكل ما يتصل بها، والعلم أساسه المعرفة غير أنه أوسع منها إلماما وإحاطة، فالعلم يعني الإحاطة بالحقائق الكلية والمركبة في حين تعني المعرفة الالمام بالحقائق الجزئية والبسيطة ومن هنا فالعلم يطلق عادة على مجموع المسائل والأمور والحقائق الكلية التي تجمعها جهة واحدة مثل علم الكلام، وعلم الرياضيات، وعلم الفيزياء، وعلم الكيمياء، وعلم الأحياء، وعلم القانون.

وبما أن موضوع البحث العلمي يقوم أساسا على طلب المعرفة وتقصيها، والوصول إليها، فهو في الوقت نفسه يتناول العلوم في مجموعها ويتم استنادا إلى أساليب ومناهج في تقصيه لحقائق المعرفة، وفي تناوله لحقائق العلوم[1].

[1] رقية سكيل، منهجية إنجاز البحوث العلمية، "دليل طلاب العلوم القانونية والإدارية"، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2010، ص05.

وبهذا يمكن تعريف البحث العلمي على أنه التقصي المنظم للحقائق العلمية، بمعنى الدراسة العميقة المتكاملة وذلك باتباع أساليب ومناهج علمية محددة للحقائق العلمية بقصد التأكد من صحتها، أو تعديلها أو إضافة جديد لها.

ثانيا: مفهوم البحث العلمي اصطلاحا.

كما رأينا سابقا فالبحث العلمي لمعرفة مفهومه يجب تقسيمه إلى كلمتين لأن لكل كلمة معنى خاص.

فالبحث في الاصطلاح يعني وسيلة للاستعلام والاستقصاء المنظم والدقيق الذي يقوم به الباحث بغرض اكتشاف معلومات أو علاقات جديدة، بالإضافة إلى تطوير أو تصحيح أو تحقيق المعلومات الموجودة فعلا[1].

أما كلمة العلم في الاصطلاح فتعني جملة الحقائق والوقائع والنظريات ومناهج البحث التي تزخر بها المؤلفات العلمية، أو هو – كما جاء في قاموس وبستر – المعرفة المنسقة التي تنشأ عن الملاحظة والدراسة والتجريب، والتي تقوم بغرض تحديد طبيعة وأصول وأسس ما تتم دراسته[2].

وبهذا ومما سبق يتجلى مفهوم البحث العلمي في أنه مرتكز محوري للوصول إلى الحقائق العلمية ووضعها في إطار قواعد أو قوانين أو نظريات علمية كجوهر للعلوم، ويتم بموجبه التوصل إلى الحقائق عن طريق البحث وفق المناهج العلمية المتعارف عليها الهادفة والدقيقة والمنظمة، باستخدام أدوات ووسائل بحثية.

الفرع الثاني: ضوابط الأمانة العلمية في البحث العلمي الأكاديمي.

تلعب الأمانة العلمية دورا كبيرا في تطور العلم ورفعته وذلك لما توفره من مبادئ أساسية في البحث العلمي والأكاديمي سواء بين الباحثين فيما بينهم، وكذا ثقة المتلقين العاديين لما يقدمه لهم الباحثون، وبهذا ينضوي تحت مفهوم الأمانة العلمي جملة من السلوكيات أو الممارسات التي يعتبر الاقدام عليها مكونا لعنصر الانتهاك، ويندرج ضمن مجال الانتهاك في البحوث العلمية فكرة السرقة العلمية التي تفشت بكثرة في الجامعات الجزائرية خصوصا في الآونة الأخيرة، لهذا لكي نكون أمام بحث علمي أكاديمي يتصف بالأمانة والشفافية والمصداقية كان لا بد من وضع ضوابط للأمانة العلمية يسير عليها الباحث حتى يكون بحثه نزيها ومرجعا علميا يحمل كل صفات المصداقية بما تعنيه الكلمة في مجال البحث العلمي الأكاديمي، وسنحاول في هذا الفرع استخلاص مجموعة من الضوابط يمكن أن تكون الدليل للباحث بمثابة الطريق السليم في إعداد البحوث العلمية الأكاديمية مقتدين في ذلك بضوابط الأمانة العلمية المعمول بها في الدولة الشقيقة المملكة العربية السعودية في شكل مواد معمول بها في

[1] أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، وكالة المطبوعات، د.ط، الكويت، 1973، ص35.

[2] مانيو جدير، دليل الباحث المبتدأ في موضوعات البحث ورسائل الماجستير والدكتوراه، "منهجية البحث"، د.ذ دار وبلد النشر، د.ذ السنة، ص 4-5.

جامعات المملكة، حيث نص دليل ضوابط الأمانة العلمية الصادر عن مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية في إطار الخطة الوطنية للعلوم والتقنية والابتكار مجموعة من الضوابط يمكن الاستناد إليها نظمها في **17** مادة نذكرها بإيجاز.

أولا: الضوابط العامة.[1]

الضوابط العامة نص عليها دليل ضوابط الأمانة العلمية في مواده من **02** إلى **05** حيث نص في المادة **02** على الممارسات التي يجب حضرها وتتمثل في:

– تنفيذ أو المشاركة في تنفيذ أي بحث علمي يتعارض مع القيم والأخلاقيات الإسلامية، وهذا أمر منطقي كون هذه الممارسات تتعارض مع مبادئ وتعاليم الإسلام.

– استخدام أو المشاركة في استخدام المنجزات العلمية ضد البشرية.

– تنفيذ الأبحاث العلمية ذات الأثر السلبي على الصحة العامة والبيئة؛ وإذا دعت الضرورة إلى ذلك، يجب العمل على إزالة أو خفض ذلك الأثر إلى أقل حد ممكن.

– إنجاز البحث بطريقة تنتقص من كرامة الانسان أو تتعارض مع مبادئ الخير والصلاح والقيم والأعراف البشرية.

– الدفاع عن القضايا العلمية بطريقة غير مبنية على الحقائق والبراهين المثبتة، والخبرات الموثقة، والمراجع العلمية.

– توظيف الإمكانات العلمية والنشاط العلمي لغير صالح الجيل الحالي والأجيال القادمة.

أما المادة الثالثة فنصت على مجموعة من المبادئ المهنية يجب على الباحث الالتزام بها في البحث العلمي وتتمثل في:

– تحري الدقة والمصداقية في اختيار وتنفيذ محاور ومواضيع البحث العلمي وفي طرق حل المشاكل المطروحة.

– عدم المبالغة في تحديد متطلبات البحث العلمي المادية والزمنية، أو الاسراف في استخدام المواد والمستلزمات، أو سوء استخدام الأجهزة والمواد المتاحة.

– عرض النتائج البحثية بمصداقية وشفافية وعدم إخفاء أو تورية النتائج السلبية عن أي شخص، أو تفسير النتائج على فرضيات ضنية جدلية.

[1] المواد من 02 إلى 07 ومن 09 إلى 14 من دليل ضوابط الأمانة العلمية، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم التقنية، الخطة الوطنية للعلوم التقنية والابتكار، 2012.

هذا بالإضافة إلى مجموعة من الالتزامات تتعلق بتعليمات وقواعد وإجراءات أمن وسلامة المختبرات، والأنظمة والقرارات والتعليمات ذات العلاقة بموضوع البحث، وكذا الالتزام بالأنظمة واللوائح المتعلقة بأخلاقيات البحث.

كما أضافت المادة بالنص على مجموعة من السلوكيات يجب على الباحث اتباعها، كالحرص على جودة الأداء وتجنيب بحثه لأي غرض شخصي أو انتماءات قبلية أو قومية أو عرقية وغيرها من السلوكيات ضمن الأمانة العلمية، كما يجب على الباحث حسب المادة 05 من دليل الأمانة العلمية تشجيع العمل الجماعي ونشر روح المثابرة والجدية والتنافس البناء والاحترام المتبادل مع غيره من الباحثين وغيرها من الأعمال في إطار البحث العلمي

ثانيا: ضوابط النشر والتأليف.

هي مجموعة من الضوابط نص عليها دليل الأمانة العلمية في المادتين 06 و07 يجب على البحث احترامها والعمل على الالتزام بها منها ما يتعلق بالإعداد والنشر كالالتزام بالنظم والقوانين المحلية والدولية النافذة المتعلقة بحقوق النشر والتأليف، بالإضافة إلى وجوب احترام التوثيق أي الإشارة إلى المصادر المقتبس منها والمستند إليها وإدراجها في قائمة المراجع، وتجنب أرسال الورقة البحثية إلى أكثر من جهة في آن واحد.

في هذا الصدد نشير أن أنه لا شك أن البحث في شتى مجالات العلوم والمعرفة يخضع لقواعد منهجية متعارف عليها، فلا يحق للباحث أن يكتب كيف يشاء، وأن يقسم خطة بحثه بطريقته الخاصة، أو أن يخلط تحليله ورأيه بتحليل وآراء الآخرين[1].

المطلب الثاني: صور الممارسات المنافية للبحث العلمي الأكاديمي.

إن الممارسات المنافية للبحث العلمي الأكاديمي هي التي تخلوا من الأمانة والنزاهة العلمية المطلوب من كل باحث نزيه التحلي بها إلا أن المنظومات التعليمية ونظرا لضعفها لا تخلوا من تفشي ظاهرة اللا أمانة واللا نزاهة في البحث العلمي الأكاديمي فالكل همه الوحيد الوصول إلى غايته سواء الحصول على شهادة ما أو مستوى ما دون مراعاة الأمانة والنزاهة في المنتوج العلمي الذي قدمه، وهذا ما انعكس سلبا على البحث العلمي والباحث في حد ذاته، وبهذا تتضح الممارسات المخافة للأمانة العلمية، فقد تأخذ شكل ممارسات تتعلق بالبحث في حد ذاته من حيث الدراسة كأن يكون هناك اختلاق لنتائج علمية غير صحيحة أو مزيفة أو محرفة أو المبالغة في دلالاتها وأهميتها وكل هذا أشارت إليه المواد من **09** إلى **11** من دليل الأمانة العلمية المشار إليه سابقا، كما قد تأخذ الممارسات المنافية للبحث العلمي شكل الانتحال أو السرقة العلمية وهو ما يهمنا في هذه الورقة البحثية والتي انتشرت انتشارا كبيرا

---

[1] عمار بوضياف، المرجع في كتابة البحوث القانونية، "أطروحة دكتوراه-مذكرة ماجستير، مذكرة ماستر، المقالات القانونية"، جسور للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2014، ص09.

وتفشت كظاهرة سيئة في العديد من جامعات الوطن أين أصبح الطالب أو الباحث يسرق بحث ومجهود الآخرين غير مبال بنتائجه، ها وقد أشارت المادة 13 من دليل ضوابط الأمانة العلمية إلى نوع من أنواع الممارسات المخالفة للأمانة العلمي ويتمثل في عدم تحري الدقة في الاسناد والمراجع، فينبغي على الباحث تجنب المبالغة في ذكر المراجع العلمية والاسناد دون الرجوع إليها، كما يجب على الباحث أيضا أن يلتزم بالإشارة إلى مجهودات الغير الذين تم الاستفادة من أعمالهم وبحوثهم العلمية حتى ولو كانت غير منشورة.

وكثيرا ما يعتمد الطلبة والباحثين في إعداد بحوثهم على أبحاث ومؤلفات الآخرين وبهذه المناسبة قد يقعون في أخطاء بحثية التي قد تكون غير مقصودة نظرا لجهلهم بتقنيات البحث العلمي لا سيما: التوثيق والاسناد والاقتباس، وكذا التلخيص أو إعادة الصياغة وهذا يمكن التغاضي عنه، إلا أنه قد تكون الأخطاء البحثية مقصودة ومتعمدة فتصنف في خانة الممارسات المخالفة للأمانة العلمية والتي قد يترتب عليها عقوبات إدارية وقانونية ضد الباحث، وسواء تعمد الباحث ذلك أو لم يتعمده فإنه يتعرض للمساءلة والمتابعة نظير مساسه بحقوق الملكية الفكرية التي تعتبر من أهم وأقدس الحقوق الإنسانية[1].

المبحث الثاني: سبل مواجهة ظاهرة السرقة الأدبية.

لقد انتشرت في الآونة الأخيرة ظواهر الفساد العلمي والتعليمي بالجامعات الجزائرية من إقدام هيئات التدريس على تقديم أبحاث منتحلة أو منقولة وسطو بعظهم على أعمال ومشاريع الغير، وهذا ما أثر سلبا على سمعة الطلبة والباحثين الجزائريين، كما يلقي بظلاله على مجمل منظومة التعليم الجامعي والبحث العلمي في الجزائر، وما سهل هذه الممارسات وصول وسائل الاتصال والتواصل الحديثة التي زادت من تفاقم هذه الظاهرة فشبكة الانترنيت أصبحت سبيلا سهلا للوصول إلى البحوث والكتب، لهذا ونظرا لانعكاس ظاهرة السرقة العلمية سلبا على مصداقية الباحثين والجامعة عموما لهذا يجب على الجميع أساتذة وباحثين وكل هيئات التعليم وهيئات القضاء التجند لأجل الحد والقضاء على الظاهرة التي باتت تهدد جامعاتنا، ورغم الإعلانات التي نسمعها من مسؤولي الوزارة في كل مرة بشأن معاقبة القائمين بهذه الممارسات اللا أخلاقية إلا أنها تبقى مجرد حبر على ورق في ظل تفشي المعريفة والمحسوبية.

انطلاقا مما سبق حاولنا في هذا البحث التطرق إلى بعض آليات وأساليب مواجهة ظاهرة السرقة العلمية سواء بالنص عليها في القوانين أو باستخدام التدابير التكنولوجية والتقنية أو عن طريق

[1] طه عيساني، الممارسات الأكاديمية الصحيحة وأساليب تجنب السرقة العلمية، ملتقى وطني، مركز جيل البحث العلمي، بتاريخ 29 ديسمبر 2015، ص01.

التدابير الوقائية كتلقين الممارسات الأكاديمية الصحيحة وكذا التعليم الأكاديمي للأخلاق تحقيقا للأمانة العلمية.

المطلب الأول: مواجهة ظاهرة السرقة بالنص عليها في القوانين.

تعبر السرقات العلمية بكل أنواعها وباختلاف أساليبها من قبيل الأفعال المجرمة قانونا نظرا لكونها تعتبر انتهاكا لحق من حقوق الانسان الفكرية وملكاته الإبداعية، وانتشارها في السنوات الأخيرة يتطلب تكاثف جهود كل الفاعلين على المستوى العلمي والبحثي الأكاديمي البحث عن حلول وآليات تحمي الحقوق الفكرية للباحثين وتكريس الممارسات الأكاديمية التي تدعم النزاهة الأكاديمية، لذلك نجد أن الكثير من الدول تبنت عدة تدابير قانونية عن طريق تعديل قوانين الملكية الفكرية لتستوعب ظاهرة السرقة والانتحال، في حين لجأت دول أخرى إلى حل آخر يتمثل في استحداث قوانين خاصة بالانتحال أو السرقة الفكرية، وذلك عن طريق استحداث ما يعرف بـ: "الدليل الاسترشادي أو الميثاق الأكاديمي" الذي يبين حقوق وواجبات ومسؤوليات كل منتسبي الوسط الأكاديمي سواء كانوا طلبة أو أساتذة باحثين، بحيث يحدد بدقة كل الممارسات المنافية للبحث العلمي ويبين آليات مواجهتها والعقوبات المقررة لها.

بالرجوع إلى المشرع الجزائري نجده لم يصدر أي قانون خاص يجرم السرقة العلمية قبل **2017** بشكل مباشر، كما أن قوانين الملكية الفكرية رغم علاقتها بموضوع السرقة من حيث التخصص إلا أنها لم تتناول صراحة جريمة السرقة العلمية أو الانتحال بالرغم من تجريمها لكل أشكال الاعتداء على المصنفات التقليدية والالكترونية، غير أنه يمكن إدراج السرقة العلمية ضمن حالات المساس بالحقوق المعنوية للمؤلف، وفي هذه الحالة فقد أكدت المادة 25 من الأمر 03-05 المتعلق بحق المؤلف أنه من بين الحقوق المعنوية المقررة للمؤلف على مصنفه حقه في احترام سلامته والاعتراض على أي تعديل أو تشويه يدخل عليه خاصة إذا كان هذا التعديل يضر بمصلحته أو شرفه أو سمعته، ومن بين النصوص القليلة التي تطرقت بشكل مباشر لهذه الظاهرة في المنظومة القانونية الجزائرية ولو بقليل من التفصيل ما تضمنه القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الباحث الدائم، لا سيما المادة 31 منه التي نصت على تجريم كل أعمال الغش والانتحال والتزوير في المنشورات والاعمال البحثية ورسائل الدكتوراه وصنفها ضمن قائمة الأخطاء المهنية من الدرجة الرابعة والتي قد ينجر عنها إما التسريح أو التنزيل في للرتبة السفلى طبقا لقانون الوظيفة العمومية، هذا وقد أصدرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في ديسمبر 2014 أول ميثاق جامعي لنظام ل.م.د يسمى بميثاق الأطروحة يحدد حقوق وواجبات كل من الطالب الباحث في الدكتوراه والأستاذ المشرف حيث تضمنت مواده موضوع الأمانة العلمية، كما نص على مجموعة من العقوبات كإمكانية إلغاء المناقشة أو سحب الشهادة في حال

ثبوت السرقة العلمية أو تزوير النتائج أو الغش في إطار الاطروحة إضافة إلى العقوبات المنصوص عليها في التشريع والتنظيم الساري المفعول[1].

ونضيف في هذا الشأن أن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أقرّت جملة من الإجراءات الوقائية والردعية لمحاربة السرقات العلمية بتنصيب مجلس آداب وأخلاقيات المهنة على مستوى كلّ مؤسسة جامعية للفصل في ملفات السرقات العلمية عن طريق التحقيق وتسليط العقوبات على المخالفين من طلبة وأساتذة، إضافة إلى وضع قاعدة بيانات وطنية حول الأعمال المنجزة ومباشرة دورات تكوينية للتعريف بالسرقات العلمية والتدريب على تفاديها منهجيا.

وقد انطلقت وزارة التعليم العالي في الإفراج عن مجموعة من القوانين التنظيمية والإجراءات المستحدثة في إطار عملية الإصلاحات بالقطاع منها محاربة السرقات العلمية، بحيث جاء في قرار يحمل رقم 933 مؤرّخ في **28** جويلية **2016**، اطلعت عليه "الشروق"، تعريف للسرقات العلمية، وهي كلّ عملية انتحال أو غشّ أو تزوير في النتائج أو الأعمال العلمية بالاقتباس الجزئي أو الكلي دون الإشارة إلى المصدر، أو السطو على أعمال الآخرين ونسبتها إلى النفس سواء بالنقل من الإنترنت أم من مصادر أخرى .

وأكّد القرار الوزاري على التدابير الوقائية عن طريق التوعية والتحسيس من خلال دورات تدريبية لفائدة الطلبة والأساتذة حول قواعد التوثيق العلمي وكيفية تجنب السرقات العلمية وتنظيم ندوات وأيام دراسية حول ذلك، إضافة إلى إدراج مقياس حول أخلاقيات البحث العلمي والتوثيق في جميع أطوار التعليم العالي وإلزام الطلبة والأساتذة بتوقيع تعهدات بالنزاهة العلمية طول مسارهم الجامعي، تتضمن تذكيرا بالعقوبات المسلّطة التي تصل إلى سحب اللقب والأعمال المنشورة وإبطال مذكرات التخرج، سواء كانت مذكرات ليسانس أم ماستر أم ماجستير أم دكتوراه أم مقالات علمية للتأهيل أو أيّ أعمال أخرى والاحتفاظ بنسخة من قرار التأديب في ملف المعني، سواء كان طالبا أم أستاذا.

وشدد القرار على ضرورة وضع قاعدة بيانات رقمية محليّة ووطنية عن جميع الأعمال المنجزة، لا سيما مذكرات التخرج والبيانات الخاصّة بالأساتذة وسيرهم الذاتية، وتكليف الأستاذ المشرف بالسهر على عدم وقوع السرقات العلمية من خلال تكليف الأستاذ المتخصص بتأطير **09** أطروحات فقط في العلوم الإنسانية والاجتماعية و**06** في العلوم والتكنولوجيا، كما يتم تكوين لجان المناقشة من التخصص للتدقيق في جودة العمل وسلامته من السرقة العلمية .

ويحدّد القرار أيضا إلزامية تشكيل مجلس آداب وأخلاقيات المهنة على مستوى كلّ مؤسسة جامعية يتكون من **10** أعضاء من مختلف التخصصات من ذوي الرتب العالية الذين يتعهدون بالنزاهة والشفافية يرأسهم أستاذ يعيّن من قبل وزير التعليم العالي، ويقوم المجلس بالنظر في جميع الملفات

[1] طه عيساني، مرجع سابق، ص06.

المتعلّقة بالسرقات العلمية المتّهم فيها طلبة أو أساتذة، حيث يتم التحقيق بجميع الآليات وتقديم تقرير بالأدلة في حدود **15** يوما إلى مدير وحدة التعليم والبحث بالمؤسسة، ليحال المعني بناء على ذلك على المجلس التأديبي إن كان طالبا وعلى اللجنة متساوية الأعضاء إن كان أستاذا لتسليط العقوبات المنصوص عليها مع إمكانية الطعن في القرارات وفقا لآجال قانونية[1].

وفي الأخير نشير أن هذه النصوص تبقى غير كافية لموجهة هذه الظاهرة لذلك لا بد على المشرع التصدي لها بالنص عليها في القوانين المتعلقة بالملكية الفكرية أو بموجب نصوص خاصة من شأنها ردع مرتكبي هذه الجرائم والحد من انتشارها.

المطلب الثاني: التدابير التكنولوجية والتقنية.

رغم أهمية الإجراءات القانونية في مواجهة السرقات العلمية في الوسط الأكاديمي، إلا أن فعاليتها تبدو ضئيلة مقارنة مع حجم ودرجة اتساع هذه الظاهرة التي ما فتأت تزداد انتشارا يوما بعد يوم بشكل يهدد الحقوق الفكرية للطلبة والباحثين ولعل السبب في ذلك يرجع بالدرجة الأولى إلى كون أغلب القوانين المعتمدة في مواجهة السرقة العلمية في العديد من الدول لم تعد تتلاءم مع الآليات التكنولوجية المستخدمة في ارتكابها، والتي تعتمد بشكل كبير على الأنترنيت.

وعليه وتماشيا مع الاتجاهات الحديثة في مجال البحث العلمي أدركت بعض الدول أنه من غير الممكن مواجهة السرقة العلمية بالطرق القانونية التقليدية فقط، لأن التقنية عادة ما تتجاوز القوانين بشكل كبير، لذلك لجأت العديد من الجامعات إلى اعتماد التدابير التكنولوجية والتقنية كوسيلة للحد من عمليات السرقات العلمية والانتحال خاصة تلك التي تتم باستخدام شبكة الانترنيت أو بواسطتها، وهذا حتى تكون أساليب مواجهة السرقة العلمية متوافقة مع الأساليب المستخدمة في ارتكابها لأن البرمجيات هي في المقام الأول أدوات لمكافحة الانتحال، وليست مجرد فقط غاية لكشف حالات الانتحال، ويمكن أن تشكل في كثير من الأحيان عامل ردع تمنع الأشخاص من الوقوع في الانتحال، لذلك من الاحسن استعمالها بكثرة في الأوساط الجامعية، ومن بين أهم البرمجيات الالكترونية المتخصصة في فحص المحتوى المعلوماتي على شبكة الانترنيت هناك برنامج "**تيرنيتين**" الذي يعتبر من أشهر برامج مقارنة النصوص وأكثرها استعمالا في مجال كشف الانتحال على شبكة الانترنيت[2].

المطلب الثالث: التدابير الوقائية للحد من ظاهرة السرقة العلمية.

إن الإجراءات القانونية التي سعت الدولة لتوفيرها وكذا الآليات التكنولوجية والتقنية التي توفرها البرمجيات والمواقع الالكترونية لم تعد كافية للحد من ظاهرة السرقة العلمية لهذا أصبح من الضروري التفكير في آليات أخرى ذات بعد أخلاقي وتلقيني للممارسات العلمية الصحيحة، لهذا نجد

[1] صالح فلاق شبرة، إجراءات جديدة لمحاربة السرقات العلمية بالجامعات، جريدة الشروق اليومي، بتاريخ، 2017/05/03.
[2] طه عيساني، مرجع سابق، ص 6-7.

أن معظم الجامعات أصبحت تركز على كيفية تدريب الطلبة على الممارسات العلمية الاكاديمية الصحيحة والسليمة بالإضافة إلى التوعية الأخلاقية التي هي مصدر الأمانة العلمية فالطالب المتخلق النزيه لابد أن يكون نزيها لا محالة وهذا رأي الباحث المتواضع، لذلك لابد من تلقين الطلبة والباحثين المبادئ السليمة لتجنب السرقة العلمية ومنحهم المعلومات الكافية حول منهجية البحث العلمي في إطار الأمانة العلمية والنزاهة البحثية وهذا سارت عليه الجامعات الجزائرية أين أصبحت مادة المنهجية مادة ضرورية تدرس ضمن البرنامج الدراسي السنوي.

لقد ناقش العلماء مسألة اكتساب الأخلاق لدى الكبار في العديد من المناسبات وتحديدا في مرحلة الدراسة، فنلاحظ أن بعض الجامعات تطرح مساقات خاصة لتدريس أخلاقيات العلم لطلبة الدراسات العليا أو طلبة المرحلة الجامعية الأولى.

خاتمة:

في ختام ورقتنا البحثية وبعد التطرق في موضوع بحثنا إلى الممارسات المنافية للأمانة العلمية في البحث العلمي الأكاديمي من خلال الحديث على البحث العلمي وضوابط الأمانة العلمية كحتمية للولوج في صميم بحثنا، كما حاولنا إعطاء لمحة عن الممارسات التي تشكل أفعال أو صور منافية للأمانة العلمية وختمنا ورقتنا في الأخير بالآليات التي يمكن الاستناد إليها لمواجهة ظاهرة السرقة العلمية التي تفشت في الجامعات الجزائرية فتوصلنا من خلال ذلك إلى مجموعة من النتائج، كما حاولنا إعطاء بعض الاقتراحات لعلها تجد صدى لدى المشرع وكل من يهمه أمر البحث العلمي.

- **النتائـــج:**

- **أن الإجراءات القانونية والآليات التكنولوجية والتقنية التي رأيناها غير كافية للحد من عمليات السرقة.**

- **أن عمليات السرقة العلمية انتشرت في الجامعات الجزائرية بسبب جهل الطلبة والباحثين للممارسات المخالفة للأمانة العلمية في البحث العلمي وكذا لنقص الوازع الأخلاقي لديهم.**

- **أن من أساب تفشي ظاهرة السرقة العلمية عدم وجود رقابة كافية على البحوث العلمية وعدم وجود برمجيات لكشف الانتحالات والسرقات العلمية.**

- **الاقتراحات:**

- إصدار قوانين وأنظمة خاصة من شأنها الحد من عمليات السرقة العلمية ومعاقبة مرتكبيها.
- التوجه نحو الأساليب الوقائية كالتوعية الأخلاقية وتلقين مبادئ البحث والمنهجية العلمية السليمة.
- توفير برمجيات كافية لكشف جرائم السرقة.

- تلقين الطلبة والباحثين مبادئ البحث العلمي الصحيح والمنهجية النزيهة في توثيق المراجع ونسبة المعلومات المستعملة في البحث لأصحابها.

- القيام بأيام تحسيسية حول دور الأمانة العلمية في البحث العلمي وذلك من خلال تنظيم محاضرات وأيام إعلامية ونشرات توزع....الخ.

- تشديد العقوبات من طرف الجامعات على مرتكبي جرم السرقة العلمية.

- ترك حرية للطلبة في اختيار مواضيع البحث لتفادي عمليات السرقة العلمية بسبب صعوبة المواضيع حال فرضها.

قائمة المصادر والمراجع

1- الكتب:

- حمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، وكالة المطبوعات، د.ط، الكويت، 1973، ص35.

- رقية سكيل، منهجية إنجاز البحوث العلمية، "دليل طلاب العلوم القانونية والإدارية"، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2010.

- مانيو جدير، دليل الباحث المبتدأ في موضوعات البحث ورسائل الماجستير والدكتوراه، "منهجية البحث"، د.ذ داروبلد النشر، د.ذ السنة.

- عمار بوضياف، المرجع في كتابة البحوث القانونية، "أطروحة دكتوراه-مذكرة ماجستير، مذكرة ماستر، المقالات القانونية"، جسور للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2014.

2- الملتقيات:

- طه عيساني، الممارسات الأكاديمية الصحيحة وأساليب تجنب السرقة العلمية، ملتقى وطني، مركز جيل البحث العلمي، بتاريخ 29 ديسمبر 2015.

3- الجرائد والمنشورات:

- صالح فلاق شبرة، إجراءات جديدة لمحاربة السرقات العلمية بالجامعات، جريدة الشروق اليومي، بتاريخ، 2017/05/03.

- دليل ضوابط الأمانة العلمية، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم التقنية، الخطة الوطنية للعلوم التقنية والابتكار، 2012.